

قراءة في الانتخابات الإسرائيلية

خالد عايد*

نتائج انتخابات الكنيست ٢٠١٥ في ضوء اتجاهات التصويت البعيدة المدى

تقرأ هذه المقالة نتائج التصويت في الكنيست العشرين في ١٥ - ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ في ضوء تطورات الواقع الصهيوني في فلسطين على الصعيد الداخلي (بناء الدولة اجتماعياً - اقتصادياً)، وعلى الصعيد الخارجي (مسار المقاومة ومسار "العملية السياسية" التفاوضية)؛ وبتعبير آخر، تفسر هذه النتائج في إطار السياق التاريخي الذي أجريت فيه الانتخابات. وتستتني هذه المقالة "البرامج الانتخابية" - على أهميتها - كون الدراسة التحليلية لهذه البرامج أوسع من أن يشملها مثل هذه المقالة. وسنكتفي هنا بإيراد بعض الإشارات بشأن العلاقة الملموسة بين البرامج التي تعلنها الأحزاب والحكومات الإسرائيلية، والدعاية الظرفية التي تديرها في المناسبات، وبين الممارسة السياسية الفعلية التي تنتهجها هذه الأحزاب والحكومات.

في كل مناسبة لانتخابات الكنيست، انشغلاً مفرطاً بها يتناول: تشكيل **نشهد** القوائم الانتخابية وبرامج هذه القوائم، ثم توزيع مقاعد الكنيست على القوائم وتأليف الحكومة الجديدة وخطوطها الأساسية وتوزيع الحقائق الوزارية.. وما إلى ذلك. وفي أحسن الأحوال، تجري مقارنة النتائج الجديدة بنتائج الانتخابات السابقة، وتتم الإشارة إلى "تغيرات" في الأسماء والأرقام مقارنة بآخر ولاية أو ولايتين للكنيست.

ويحاول المتلقي، وحتى الباحث "الخبير"، جاهدين أن يتلمسا طريقيهما وسط هذه الأشجار الكثيفة من الأرقام وأسماء القوائم المتغيرة دائماً بين جديد طارئ وقديم أقل، وبرامج وتصريحات متضاربة بين ناسخ ومنسوخ، وكلام ليل يمحوه النهار. وتنتهي

* كاتب فلسطيني.

المحاولة بـ "الدوخة" وضبابية المشهد: تغيب صورة الواقع الصهيوني بأبعاده المعقدة الثابتة والمتحركة، كما تغيب العلاقة بين هذا الواقع وبين نص الخطاب السياسي الذي يعكسه هذا الخطاب ويجسده في البرامج والتصريحات. وهكذا، تغيب "غابة هيرتسل" وراء أشجار الكنيس في القدس.

وفي ظل نظام سياسي لا يمتلك الرئيس فيه سوى صلاحيات شكلية فخرية، فإن تحليل اتجاهات التصويت في انتخابات الكنيس يمكن أن يكون كفيلاً بتظهير صورة اتجاهات "الرأي العام" الطويلة الأمد في مزاج تقلباته بفعل الظروف الأنية الطارئة، وصورة "الغابة" وراء أشجار الأشخاص والأحزاب والتحالفات والانشقاقات، ويكون بالتالي كفيلاً بتفسير ظهور المجموعات السياسية والقوائم الانتخابية الإسرائيلية والكتل داخل الكنيس، وصعود قوتها وحلول ضعفها وغيابها. وذلك بمعزل عن مصطلحات فوز / تراجع / فشل اليسار أو اليمين أو الوسط، إلى ما هناك من مصطلحات دارجة غير دقيقة في معظم الأحوال، ومضللة في أغلب الأحيان.

بكلام آخر، إن ما نحن بصدهه هنا هو محاولة رسم خريطة الكتل الانتخابية الاجتماعية (المستقرة نسبياً) الكامنة وراء ما تعكسه الخريطة الحزبية السياسية (المتقلبة) الظاهرة في توزيع مقاعد الكنيس على قوائم الترشيح، وبالتالي كشف الثابت والمتحول على الجبهة الصهيونية، بما يخدم صوغ الاستراتيجية الملائمة الخاصة بالعمل المقاوم والسياسي في مواجهة هذه الجبهة.

وتُعتبر تواريخ إجراء انتخابات الكنيس معالم في تطورات المشروع الصهيوني، إن لجهة مسار "بناء الدولة"، أو لجهة مسار الصراع العربي - الصهيوني، مع ما هنالك من علاقة بين المسارين، وعلاقة بين الأساسي والثانوي من هذه التطورات. ويمكن، بناءً على هذه التواريخ، أن نعتبر السنوات ١٩٤٩ و ١٩٧٧ و ١٩٨٨، سنوات "مفصلية" في تطور المشروع الصهيوني، وأن نقسّم بالتالي مراحل انتخابات الكنيس إلى ثلاث.

I - مرحلة "البناء التأسيسي"، ١٩٤٩ - ١٩٧٧

كانت انتخابات الكنيس لسنة ١٩٤٩ أول انتخابات تجري غداة إعلان دافيد بن - غوريون قيام "دولة إسرائيل". وجاء هذا الإعلان بمثابة إعلان انتقال المشروع الصهيوني من مرحلة "الدولة في قيد التكوين" بقيادة الجناح "العَمالي" إلى مرحلة بناء مؤسسات دولة، وجاءت سيطرة هذا التيار بقيادة حزب مباي ومشاركة حزب مبام على الكنيس الأول امتداداً طبيعياً لسيطرتهما على "مجلس الشعب" ("موعيتست هعام") الذي كان يمثل مختلف التيارات الصهيونية خلال عهد الاستعمار البريطاني لفلسطين، وعلى رأسها التياران "العَمالي" و"التنقيحي".

وطوال هذه المرحلة الجديدة، تولّى التيار العَمالي الصهيوني قيادة انتقال المشروع، من "دولة في قيد التكوين" إلى دولة ذات مؤسسات، بكل ما يشتمل عليه هذا الانتقال من سياسات تشمل شتى المناحي العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية - وذلك

بمشاركة التيار التنقيحي، وبدعم من الدول الإمبريالية (ولا سيما البريطانية والفرنسية والأميركية)، واستناداً إلى الموارد الاقتصادية الضخمة التي قفز حجمها بعد حرب ١٩٤٨. وقد تولت الحكومات العمالية المتعاقبة هذه المهام وفق الخطوط العامة التالية:

أ - بناء الجيش انطلاقاً من عمود فقري هو منظمة "الهاغاناه" (العمالية) ودمج المنظمات العسكرية الصهيونية الأخرى، وتزويده بنظم تسليحية متطورة (بما فيها السلاح النووي بدعم من فرنسا بالدرجة الأولى)، وسلاح جوي وغيره بدعم أميركي في الأساس، وتطوير عقيدته القتالية العدوانية القائمة على الردع والضربات الاستباقية و"التأديبية"، ونقل المعركة إلى أرض العدو.

ب - تنفيذ عمليات "تأديبية" عدوانية على طول الحدود مع غزة ومصر والضفة الغربية وسورية ولبنان لقمع أعمال "التسلل" والمقاومة البدائية الفلسطينية، وشنّ الحروب "الناجحة" على الدول العربية المجاورة، ولا سيما حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ التي أضافت أراضي عربية جديدة إلى الأراضي المحتلة من قبل.

ج - وضع الأطر القانونية لمواصلة نهب الأراضي الفلسطينية والعربية، وخصوصاً بعد أن أدت حرب ١٩٤٨ إلى إضافة مورد اقتصادي كبير إلى الموارد الصهيونية يتمثل في توسيع رقعة الأراضي من أقل من ٧٪ إلى ٧٨٪ من مجموع مساحة فلسطين. وجعلت تشريعات الكنيست من هذا المورد قاعدة للتوسع الزراعي، ولإسكان مئات آلاف المهاجرين / المهجرين اليهود الجدد، وبناء المنشآت العسكرية والصناعية.

د - بناء اقتصاد من ثلاثة قطاعات: هستدروتي وحكومي وخاص، يقوم على: الموارد الجديدة (الأراضي والعقارات العربية): المساعدات السخية، وخصوصاً من الولايات المتحدة؛ أموال "التعويضات" عن "المحرقة" التي فرضها الحلفاء على ألمانيا؛ تأسيس صناعة صقل الماس بالتعاون مع نظام جنوب أفريقيا العنصري؛ تطوير حركة الكيبوتسات والموشافيم [قرى زراعية تعاونية] ومؤسساتها في دورها العسكري والاستيطاني الزراعي.

وظلت الحكومات العمالية، المنبثقة عن انتخابات الكنيست المتتالية، طوال عقدين تقوم بمهام "البناء والأمن" على نحو يتقبله الجمهور. لكن تركيبة الكنيست نفسه كانت تشهد بعض التغيرات الجزئية من خلال الانشقاقات أو التحالفات الحزبية (مثل انشقاق العماليين بين أحزاب مباي ومبام ورافي، أو تجمعهم في إطار "المعراخ"، أو تحالف اليمين في إطار "الليكود")، وتغير القوائم الانتخابية بصورة مستمرة، سواء فيما يتعلق بالمعسكرين الصهيونيين الرئيسيين، أو بما بينهما أو يتجاوزهما من أحزاب وتكتلات تبرز وتغيب.

وتجدر الإشارة إلى وجود قاعدتين انتخابيتين أُخريين (غير القاعدة الصهيونية العريضة) في هذه المرحلة هما اليهود المتدينون والعرب. وتمثل المتدينون إجمالاً آنذاك من خلال تيار ديني أشكنازي [ترجع أصول اليهود الأشكناز إلى أوروبا الشرقية] ("أغودات إسرائيل")، وآخر ديني صهيوني، أشكنازي هو الآخر (الحزب الديني القومي - المفدال). ولم يكن يوجد حزب يمثل المتدينين الشرقيين، ولا المزراحيين [اليهود المشرقيين] عامة. وعلى غرار اليهود الشرقيين، فإنه لم يكن للعرب تمثيل مستقل خاص بهم، وإنما كانت أصواتهم

موزعة بصورة أساسية بين "اليسار" العمالي الحاكم (وخصوصاً حزب مباي) والحزب الشيوعي الإسرائيلي / القائمة الشيوعية الجديدة - "راكح"، بل كان لـ "اليمين" نصيب من هذه الأصوات، بينما نشأت "حركة الأرض" تعبيراً عن النضال الجذري السري في ظل الحكم العسكري الذي استمر فترة طويلة من هذه المرحلة.

لكن تحت سطح التوالي السلس للكنيست والحكومات الإسرائيلية، أخذت تتحرك ببطء وبالتدريج عوامل داخلية وخارجية ستطيح بانفراد الجناح العمالي بالسلطة، بل ربما أكثر من ذلك، ستفتح الباب أمام أول "انقلاب" في شكل الحكم الصهيوني.

II - مرحلة "الانقلاب" التصحيحي، ١٩٧٧ - ١٩٨٨

شهدت الأعوام الثمانية الأخيرة من حكم الأحزاب العمالية بداية تطورات طالت "البناء والأمن" معاً للكيان الصهيوني. فعلى جبهة "الأمن" الخارجية: الانتصار المدوي في "حرب الأيام الستة"، والذي سرعان ما تبعه تطور المقاومة الفلسطينية البدائية وانطلاق "الثورة المعاصرة"، كما تطورت حرب الاستنزاف إلى حرب ١٩٧٣ بعنوانها الإسرائيلي العريض: "التقصير". وفي المقابل، على الجبهة الأمنية، انطلق مسيرة "التسوية السياسية" بقيادة أميركية مع مشروع روجرز عقب حرب ١٩٦٧ وبلوغها أوجها مع هنري كيسنجر في إثر حرب ١٩٧٣. وعلى جبهة "البناء" الداخلي، بدأت تظهر تشققات في المبنى الاقتصادي - الاجتماعي الذي أرسى الجناح العمالي قواعده: أخذ عمودان (قطاعا الهستدروت والحكومة "الاشتراكيان") من أعمدة النظام الاقتصادي في الاضمحلال لمصلحة القطاع الخاص في سياق الأزمة الرأسمالية العالمية بدءاً من سنة ١٩٧٢. وفي المقابل، شرع الاقتصاد يشهد اعتماداً متزايداً على القطاع الصناعي، ولا سيما الصناعات العسكرية، وظهرت حركة "الفهود السود" تعبيراً عنيفاً وإن محدوداً عن سحق اليهود الشرقيين؛ وبدأ "تضامن عرب إسرائيل" مع أشقائهم اللاجئين في كفاحهم يتحول بالتدريج إلى انخراطهم في الكفاح الفلسطيني العام بصور شتى: تأسست حركة أبناء البلد بمنطقاتها الجذرية (المقاطعة لانتخابات الكنيست) في سنة ١٩٧٢، وكان "يوم الأرض" في سنة ١٩٧٦، وتألقت لأول مرة "قائمة عربية موحدة"، وكان تأليف "لجنة المتابعة" - وهذه كلها خطوات على الطريق نحو "تمثيل مستقل". وفي آخر انتخابات للكنيست قبل "الانقلاب"، ظهرت بوادر التجاذب بين قطبي المعسكرين التقليديين، ففي حين تشكل "التجمع" من أحزاب مباي وأحدوت هعفوداه ومبام ورافي، تشكل "غاحل" في المقابل من حزب "حירות" والليبراليين، وانخفض تمثيل المعسكر الأول بخمسة مقاعد بينما ارتفع تمثيل المعسكر الثاني بثلاثة عشر مقعداً، في حين كان المتدينون الأشكناز والمفدال والشيوعيون يحافظون على قواعدهم الانتخابية ومواقعهم السابقة في الكنيست، وغابت الأحزاب الأشكنازية التي ظلت تحتكر تمثيل المتدينين حتى تلك الانتخابات.

إذاً، كانت التطورات المقبلة تلقي بظلالها على الأرض، ولم يقع "الانقلاب" تحت سماء صافية الأديم. ففي انتخابات الكنيست الرابعة عشرة في سنة ١٩٧٧، فاز تكتل الليكود لأول مرة بأكثرية مقاعد الكنيست (٤٣ مقعداً بزيادة أربعة مقاعد عن الانتخابات السابقة)، بينما احتل التجمع العمالي المرتبة الثانية (٣٢ مقعداً بخسارة ١٩ مقعداً دفعة واحدة). وحافظ كل

من حزب المفدال وجبهة الشيوعيين والقائمة العربية على معدل أوزانها السابقة (١٢ مقعداً و٥ مقاعد ومقعد واحد على التوالي)، واسترد المتدينون الأشكناز جزءاً ضئيلاً من تمثيلهم فيما مضى (مقعدان).

كانت خسارة "التجمع" فادحة، لكن ليس لمصلحة الليكود بصورة أساسية، وإنما لمصلحة تشكيلات سياسية جديدة هي الحركة الديمقراطية للتغيير (شِينُوي) التي حظيت بـ ١٥ مقعداً، أي معظم المقاعد التي خسرها المعسكر العمالي، فضلاً عن شيلي وحركة حقوق المواطن - "راتس" (مقعد واحد لكل منهما) وآخرين. وخاضت حركة "كاخ" اليمينية المتطرفة المعركة في هذه الانتخابات، وإن لم تحظ بأي مقعد.

لكن ما هي حقيقة هذا "الانقلاب"، وهذا التغير في الخريطة الحزبية الإسرائيلية بين خاسر ورباح جديد وقديم مستمر على ما كان عليه؟ وجاء بعض من الجواب على ذلك سريعاً في انتخابات الكنيست لسنة ١٩٨١، والتي أسفرت عن استعادة "التجمع"، الخاسر الأكبر في "الانقلاب"، كامل المقاعد الخمسة عشر التي كان خسرها في الانتخابات السابقة لمصلحة حركة شِينُوي، الرباح الجديد المفاجئ آنذاك، والتي تقلص عدد مقاعدها دفعة واحدة من ١٥ إلى مقعدين. كما أسفرت تلك الانتخابات عن فوز الليكود، الرباح الأكبر في "الانقلاب"، بفارق صوت واحد فقط. وبرز بعض آخر من الجواب في أزمة الحكم التي واجهها الليكود قبل انتهاء ولاية الكنيست، والاضطرار إلى إجراء انتخابات مبكرة في سنة ١٩٨٤ تفوق "التجمع" فيها عليه بفارق ٣ أصوات. وسنرى في ضوء نتائج الانتخابات اللاحقة أن حجم حركة شِينُوي الصغير سيظل على ما هو عليه تقريباً طوال ٢٠ عاماً، ثم يلعب مرة واحدة في سنة ٢٠٠٣ بصورة استثنائية على حساب حزب العمل مجدداً، ليعود الكسوف ويلقَه لمصلحة "شموس جديدة" أخرى، بينما سيواصل الليكود مسار "التصحيح" الصهيوني الذي زرع سابقه العمالي بذوره الأولى في أوائل السبعينيات:

■ على الجبهة الداخلية: مواجهة أزمة الركود التضخمي بتعميق سياسة "لبرلة" / تحرير الاقتصاد ودمجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي (الدولة وخصخصة الشركات الحكومية والمختلطة)، واستمرار توسيع قاعدة الاقتصاد الصناعية وتطويرها. أمّا المطالب النقابية والاجتماعية التي كانت تعبّر عنها حركة العمل من خلال الهستدروت وغيره فتراجعت إلى هامش النظام في مرحلته الجديدة. وفي هذا الهامش، ستجد تشكيلات "الإنجليجيسيا" على يسار العمل (ميرتس ومثيلاتها) قاعدتها الانتخابية الاجتماعية.

تنكّب الليكود، في إثر حركته التصحيحية المسماة انقلاباً، مهمات الانتقال بالنظام الصهيوني من مرحلة "البناء التأسيسي" إلى مرحلة جديدة اتضحت معالمها في التسعينيات:

■ على جبهة "الأمن" الخارجية: الاستمرار في سياسة المزج بين «الحرب والسلام» في إطار ما بات يُسمى "العملية السياسية". فقد واصل الليكود بزعامة يتسحاق شمير ما بدأه التجمع العمالي بزعامة يتسحاق رابين من مفاوضات أدارها كيسنغر منذ "حرب الغفران" و"التقصير". ففي سنة ١٩٧٧، استقبل مناحم بيغن الرئيس المصري أنور السادات في القدس، وفي السنة التالية وقّع معه اتفاق كامب ديفيد وخاض عدوان "عملية الليطاني" في الجنوب اللبناني، ووقّع بعد عام آخر المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، ثم اجتاحت لبنان في سنة ١٩٨٢

التي توالى فيها التطورات بسرعة قياسية: سطرت المقاومة مجد صمود أول عاصمة عربية، وسجلت إسرائيل عار تعيين الرئيس اللبناني وشهدت خروج المقاتلين الفلسطينيين والعرب ودخول المقاومة عهداً جديداً، كما سجلت السقوط السريع لصديقها الرئيس، وتورطت في مجزرة مخيم شاتيلا، وعينت لجنة كاهان للتحقيق في تورط قادتها في المجزرة وعلى رأسهم أريئيل شارون (وزير الحرب آنذاك)، وفشلت في إقامة "نظام جديد" في المنطقة، وفي التوصل إلى "حل نهائي" للمشكلة الفلسطينية.

■ على جبهة "البناء" الداخلية: واصلت حكومة الليكود عملية "لبرلة" / "تحرير" الاقتصاد وخصخصة الشركات العامة والحكومية التي أطلقتها الحكومات العمالية. كما تعزز دور المجمع الصناعي العسكري في السياسة والاقتصاد الإسرائيليين.

ومع انتخابات الكنيست المبكرة في سنة ١٩٨٤، والتي ستركس دالاتها في الانتخابات التالية، انتهت مهمة "التصحيح" الليكودية في الحركة الصهيونية، وانتهى معها انفراد الليكود بالسلطة. وبدأت مرحلة "التكافؤ" بين جناحي الصهيونية - تكافؤ سيعبر عن نفسه من خلال التناوب على السلطة، وحكومات الوحدة، وأزمة في الحكم أدت إلى التجربة القصيرة العمر في الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة.

III - مرحلة "التكافؤ" على طريق الصهيونية المعولمة، ١٩٨٨

كانت انتخابات سنة ١٩٨٤ قد جاءت بنتيجة غير مسبوقة قلما جرى لفت الانتباه إليها: ففي حين كان الفارق بين التجمع والليكود يقتصر على مقعد واحد، سجل عدد مقاعد جناحي الصهيونية مجتمعين رقماً قياسياً في تاريخ انتخابات الكنيست هو ٩٥ مقعداً، كأن جمهور الناخبين اليهود بأكثريته الساحقة بدأ يتمثل في هذين الجناحين من دون غيرهما، ولا يستطيع أن يدرك الفوارق الضئيلة بينها، تاركاً لجميع ممثلي "الأقليات" العربية واليهودية المتدينة و"اليسار المتطرف" و"اليمن المتطرف" ٢٥ مقعداً فقط. وبدا التصويت لحركة شينئوي "اليسارية" على حساب "التجمع"، والانقلاب في تصويت اليهود الشرقيين لمصلحة الليكود، اللذان أحدثا "الانقلاب"، كأنهما سحابة صيف عابرة، أو غلطة لن تتكرر.

عبرت النتائج في انتخابات الكنيست لسنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٨، عن تكافؤ بين جناحي الصهيونية تجسّد في تأليف حكومة يتناوب "التجمع" و"الليكود" على رئاستها، وحقق درجة من الاستقرار الحكومي الضرورية لمعالجة "الملفات الساخنة" على جبهة "الأمن" الخارجية: في ساحات المقاومة المتصاعدة (في الجنوب اللبناني والانتفاضة الفلسطينية الأولى)، وعلى مائدة التسوية السياسية (مؤتمر مدريد واتفاقي أوسلو ووادي عربة) الرامية إلى الالتفاف على هذه المقاومة وإجهاضها.

وإلى ذلك، لمّح التكافؤ الذي جاءت به تلك الانتخابات إلى تيار التحولات الجارية في داخل الكيان الصهيوني تحت عنوان الخصخصة: تراجع زمن الكيبوتس والمزرعة التعاونية ونقابة الهستدروت في قيادة الاقتصاد لمصلحة لوبي "اتحاد الصناعيين في إسرائيل"، وترسيخ دور المجمع الصناعي العسكري في السياسة والاقتصاد؛ انتقال المصارف

الخمسة الكبرى من ملكية الحكومة إلى القطاع الخاص في اتجاه تأكيد مركزية رأس المال المالي؛ لن يعود الساحل الفلسطيني زاهياً بالبرتقال كما كان طوال قرن، وإنما سينقلب إلى "وادي السيليكون" المتفاخر بأنه ثاني أهم منطقة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية في العالم - تكنولوجيا زرع الجناح العمالي بذورها منذ الستينيات، وتطورت بدفع من الصناعات العسكرية على مدى ثلاثة عقود فازدهرت منذ أوائل التسعينيات، ووصل عدد شركات تمويل الاستثمارات العاملة في هذا القطاع الآن إلى نحو ٢٩٠ شركة، ٢٢٠ منها شركة متعددة الجنسية ومعظمها أميركية.

ولّى زمن الصهيونية الاشتراكية في مقابل الرأسمالية الصهيونية، وجاء زمن الصهيونية المعولمة.

أطاحت انتخابات ١٩٩٢ بحكومة التناوب برئاسة شمير، وجاءت بحكومة عمالية على رأسها يتسحاق رابين الذي "كسر عظام" أطفال الانتفاضة ووقع اتفاقي أوسلو ووادي عربة وفاز بجائزة نوبل للسلام، وتبعه شمعون بيرس الذي "وقع" عدوان "عناقيد الغضب" على المقاومة والجنوب اللبناني بما فيه مجزرة قانا في سنة ١٩٩٦. وتراجع بيرس، آخر قادة حركة العمل التاريخيين، عن زعامة الحزب ورئاسة الحكومة، وحل مكانه الجنرال إيهود باراك الذي كان قاد القتال ضد المقاومة اللبنانية وتولى بنجاح قيادة قائمة "إسرائيل واحدة" العمالية في انتخابات الكنيست لسنة ١٩٩٩، لكنه عاد و"قاد" الانسحاب من الجنوب اللبناني، فشهد انتصار المقاومة في لبنان وانطلاق الموجة الثانية من الانتفاضة. وانهارت حكومة باراك بعد عامين فقط من ذلك، فاسحة الطريق أمام حكومة ليكودية جديدة برئاسة أريئيل شارون.

تمثل التسعينيات فترة نموذجية لدراسة نتائج انتخابات الكنيست لجهة نمط التصويت في علاقته بكل من جبهة "البناء" الداخلية، وجبهة "الأمن" الخارجية.

فقد شهدت تلك الفترة اشتعال جبهة المقاومة اللبنانية وما تخللها من المجازر وأشكال العدوان الصهيوني، لكنها انتهت بنصر للمقاومة مبين. كما جاءت هذه الفترة بين انتفاضتين فلسطينيتين وقع بينهما أشرس معركة من أجل سلام صهيوني - أميركي يهدف إلى تبيد المقاومة وصولاً إلى تبيد الحقوق وإخضاع المنطقة برمتها. نعم، جرى توقيع اتفاقي أوسلو ووادي عربة، لكن المقاومة استمرت (وسيشهد مطلع القرن العشرين تصاعدها على نحو غير مسبق).

على وقع هذه التطورات، جاءت نتائج انتخابات الكنيست وتأليف الحكومات الإسرائيلية. وجاءت تأليف الحكومات وتواليها تألفاً وتوالياً بين جناحي الصهيونية في إدارة "سلام الحرب"، حتى لكأن اسم الجناح الذي يؤلف الحكومة، أو اسم الشخص الذي يرئسها، يحدد غير ذي بال لدى المراقب أو الباحث أو المواطن العادي. والأمر الذي له دلالة خاصة في هذا السياق هو أن الجنرال باراك اختار اسم "إسرائيل واحدة" لـ "قائمتها" العمالية في انتخابات ١٩٩٩، كما سيختار الليكودي الصقري العتيق شارون اسم "كديما" ("إلى الأمام") لقائمتها الانتخابية المنشقة عن الليكود الأم. ظاهرياً، ظلت الخريطة الحزبية على حالها باستثناءين بارزين: ازدياد عدد المقاعد العربية في الكنيست، ودخول المهاجرين الروس معترك السياسة

الإسرائيلية من باب الكنيست.

هذا التآلف والتوالي بين جناحي الصهيونية التاريخيين يتجسدان في جبهة "البناء" الداخلية أيضاً. إنهما باختصار يعكسان التآكل الذي يؤول إلى الاضمحلال في الفارق بين الاشتراكية الصهيونية والرأسمالية التقليدية لمصلحة توليفة الصهيونية المعولمة. فقد شهدت التسعينيات استمرار التحولات الاجتماعية - الاقتصادية داخل الكيان الصهيوني في إطار الثورة العلمية التكنولوجية الجديدة، غير آبهة على الإطلاق باختلاف الحكومات المتعاقبة وائتلافها وتواليها.

وعلى منوال العقد الأخير من القرن العشرين، ينسج مستهل القرن الجديد: فقائمة "إسرائيل واحدة" تخلي السبيل أمام عودة الليكود بقيادة شارون إلى رئاسة الحكومة بين سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٥، فهذا العسكري العتيق قائد "ثغرة الدفرسوار" وقائد الوحدة ١٠١ - رمز العمليات "التأديبية سابقاً - يحتل "مباني الحكومة" الإسرائيلية.

كان شارون قد أطلق شرارة الموجة الثانية من الانتفاضة في سنة ٢٠٠٠ لدى زيارته الاستفزازية للمسجد الأقصى. وفي آخر سنة من حكمه (سنة ٢٠٠٥)، أقدم شارون، أبو التطرف، على مجموعة من الخطوات "الاستفزازية" بحق "اليمين المتطرف": وافق على «خريطة الطريق» التسوية وعلى مبدأ إقامة دولة فلسطينية "غربي النهر"، وقرر الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة وإجلاء نحو ٤٥٠٠ مستوطن من القطاع، من مستعمرة نتساريم، ومن أربع مستعمرات في الضفة الغربية (وهو الذي كان يصرح مؤكداً: نتساريم مثلها مثل تل أبيب!)، وانشق عن حزبه الأم التاريخي الذي يعود بنسبه إلى مؤسس التيار التنقيحي الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي.. ليؤسس حزب كديما.

تجربة حزب كديما إزاء قاعدة الليكود الاجتماعية الانتخابية التاريخية تصلح مثلاً موازياً لمثال حركة شينوي إزاء قاعدة حزب العمل التاريخية. ففي أول انتخابات كنيست (مبكرة) يخوضها الحزب في سنة ٢٠٠٦، تفوق كديما على حزبي العمل والليكود التاريخيين، وحصد حصة من المقاعد (٢٩ مقعداً) تكاد تساوي حصتهما معاً (١٩ و ١٢ مقعداً على التوالي). ولم يتفوق كديما على حزب العمل الذي احتفظ بوزنه التمثيلي السابق، وإنما على أمه الليكود، و"خطف" نحو ثلاثة أرباع قاعدتها منها. وفي ظل هذا الوضع الرجراج، استعاد المهاجرون الروس تمثيلهم (٦ مقاعد تقريباً) من خلال قائمة "إسرائيل بعلياه" التي استطاعت اقتناص أصوات إضافية من قاعدة المعسكر القومي لتفوز بـ ١١ مقعداً، بينما حافظت القواعد الانتخابية الصلبة نسبياً (وخصوصاً العرب واليهود المتدينين على اختلاف نزعاتهم) على تمثيلها السابق في الكنيست.

في الانتخابات التالية في سنة ٢٠٠٩ (المبكرة هي الأخرى)، تفوق كديما على الليكود من حيث عدد المقاعد، وحافظ على ما بدت حصته المستقرة في الكنيست، غير أن الليكود حقق قفزة واضحة زاد فيها عدد مقاعده بأكثر من الضعفين، وكادت قوته التمثيلية (٢٧ مقعداً) تلامس قوة كديما. ومما زاد من وقع المفاجأة أن تمثيل حزب "إسرائيل بيتنا" ("إسرائيل بيتينو") الذي يمثل "المهاجرين الروس العلمانيين" واصل ارتفاعه ووصل إلى ١٥ مقعداً. أما حزب العمل فتراجعت حصته إلى ١٣ مقعداً، وقد تعززت هذه المرة، حصة الليكود

من خارج قاعدته التقليدية، بأصوات الشرائح المحاذية لقاعدته من قواعد الأحزاب الأخرى: حزب العمل والتشكيلات الطرفية.

في انتخابات ٢٠١٣، اكتملت دورة حياة كديما بانحدار سريع في تمثيله في الكنيست إلى مقعدين (وسينعدم تماماً في انتخابات ٢٠١٥) - عاد الأبناء الضالون إلى حضن الأم، الليكود، الذي استعاد وحزب العمل إلى حد بعيد، مكانتهما السابقة قبل نحو عقد من الزمن. لكن تشكيلات جديدة وصلت إلى مقاعد الكنيست (وخصوصاً حزب "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد الكاتب والإعلامي البارز "أحد اليهود الخمسين الأكثر تأثيراً في العالم"، وحزب "الحركة" ("هتנוعا") برئاسة تسيبي ليفني القيادية السابقة في الليكود وفي كديما، وابنة القيادي الليكودي القديم إيتان ليفني). وكان الحدث الإعلامي الأبرز هو فوز نتنياهو الذي كذب جميع التوقعات واستطلاعات الرأي، بعد انفراط عقد حكومته بسبب احتدام الخلافات بشأن الميزانية العسكرية وبعض جوانب النظام الضريبي ومشروع قانون الدولة اليهودية. وقبل الانتقال إلى انتخابات الكنيست الأخيرة في سنة ٢٠١٥، نتوقف قليلاً عند أفول كديما.

انطلق كديما استناداً إلى مكانة أريئيل شارون وما يرمز إليه في التاريخ الإسرائيلي عامة، وتاريخ الليكود خاصة، وصولاً إلى المواقف التي أعلنها بشأن "التسوية السياسية" في آخر عام من حياته العملية قبل مرضه. فعندما أسس وزملاؤه حزب كديما كان يعتقد مع جزء لا يُستهان به من قاعدة الحزب الأم أن كديما إنما هو وريث تاريخ "الأمجاد" الليكودية، وقد واصل ورثته في كديما محاولة صنع أمجاد جديدة. لكن رياح الأعوام الثمانية التي أمضاها كديما وراء دفة الحكم أتت بما لا تشتهي السفن الشارونية: ثمانية أعوام شهدت ثلاث مواجهات غير مسبوقه مع المقاومة في لبنان وغزة أطاحت عقيدة الردع الإسرائيلية (باستثناء شقها النووي)، ومعها مكوناتها الشارونية "التأديبي" في أحدث تجلياته: كديما. مات شارون وإرثه المتجسد في كديما، وخلف وراءه عقيدة الردع يتيمة بحاجة إلى صيغة جديدة تنسجم ومستجدات العصر.

كأن لحظة سكرات موت شارون كانت لحظة الحقيقة، لحظة تجسد فيها جناح الحركة الصهيونية في شخص آخر الرجال المؤسسين، ولكأن موت شارون كان يمثل موت الصهيونية العتيقة ليولد من رحمها صهيونية "ما بعد الصهيونية"، الصهيونية المعولمة بممثلها الأبرز حتى الآن بنيامين نتنياهو.

استنتاجات ٢٠١٥

بالعودة إلى انتخابات الكنيست الأخيرة في سنة ٢٠١٥، يمكن أن نرى الدور الذي شرع الإعلام - الإعلان يؤديه في السياسة الداخلية: "التلاعب" (manipulation) بالرأي العام، وصناعة ميول الناخبين، من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. وقد أخذ هذا الدور يبرز بصورة خاصة بعد أن أصبح معظم هذه الوسائل ملكية القطاع الخاص، وأصبحت إدارة المعارك الانتخابية من فنون "العلاقات العامة" ومن اختصاص مؤسسات

الخبرة (وخصوصاً الأميركية منها)، وأصبحت الإطلاقات التلفزيونية من أمضى أسلحة هذه المعارك. ولا شك في أن نتنها هو كان بطل هذه المعركة.

كما يمكن لقراءة في هذه النتائج - بصفتها حلقة أخيرة في سلسلة طويلة تمتد عشرات الأعوام وتعكس الاتجاهات الطويلة الأمد لتصويت الجمهور (الكتل الانتخابية الاجتماعية) - أن تقودنا إلى الاستنتاجات التالية:

أ - بالنسبة إلى مصير المعسكرين الصهيونيين الرئيسيين تاريخياً بعد رحيل الجيل المؤسس:

- إن الحجم الذي يمثله حزب العمل استقر عند ١٥٪ من مجموع الناخبين (١٨ من ١٢٠ مقعداً)، والرقم ١٨ هو عدد مقاعد الحزب في الكنيست بعد خصم المقاعد الستة التي تمثل قوة حزب "الحركة" (المولود من الليكود) حالياً، والنسبة ١٥٪ هي متوسط حجم التصويت للحزب منذ سنة ٢٠٠٣. وهذه النسبة متدنية للغاية مقارنة بالنسب التي وصلت إليها حركة العمل فيما سبق، وتعكس الاتجاه نحو التناقص في حجم جمهور هذا الحزب. وما يؤكد هذا الاتجاه هو ثبات حجم الاحتياط "الطبيعي" لحزب العمل متمثلاً في قاعدة ميرتس (عند ما متوسطه ٥ مقاعد، أو نحو ٤٪)، وضعف جاذبية الحزب لدى الإنتليجنسيا الليبرالية الجديدة، التي قد تميل بالأحرى نحو ليكود متجدد.

- إن متوسط حجم الليكود منذ سنة ٢٠٠٣ يبلغ ٢٠٪ (٢٨ من ١٢٠ مقعداً). لكن التأثير السلبي لـ "نكسة كديما" خلال هذه الفترة، واتجاه متوسط حجم الكتلة إلى التزايد منذ تلك النكسة، وزيادة عدد مقاعده في الانتخابات الأخيرة، أمور كلها تشير إلى أن متوسط حجم كتلة الليكود الحقيقي يمثل نسبة أعلى من ٢٠٪. كما أن وجود "تشكيلات" يمينية أو ليبرالية موقته أو ليكودية الأصل تشكل احتياطاً استراتيجياً لحزب الليكود مرشحاً لائتلاف مع الحزب أو الاندماج فيه، يؤكد هذا الاتجاه المتزايد لنسبة تمثيل جمهور الليكود.

أما جمهور الصهيونيين الدينيين، المتميزين أيديولوجياً، والوسط بين التيارين الرئيسيين سياسياً، فتمثل بـ ٨ مقاعد (نحو ٧٪) من خلال "البيت اليهودي"، وريث حزب المفدال التاريخي منذ سنة ٢٠٠٨، في مقابل ١٢ مقعداً في ولاية الكنيست السابق وهي حصة المفدال في ولايات الكنيست حتى أوائل الثمانينيات، أي عهد "الحركة التصحيحية" الليكودية، لكنها حصة تقلصت بصورة ملحوظة إلى ٤ أو ٥ مقاعد حتى أواخر التسعينيات. كما أن "ميماد"، الممثل الثاني الطارئ للصهيونيين الدينيين، غابت عن الكنيست الأخير. وهذان التطوران يشيران إلى أن جمهور التيار الديني القومي الوسطي يتجه إلى التناقص لمصلحة التيارين الرئيسيين، ولا سيما الليكود

ب - أما بالنسبة إلى الجماهير الانتخابية "الفرعية":

١ - الجمهور العربي يتجه نحو تحقيق نسبة تمثيله الحقيقي في الكنيست، والتي لا تقف عند الـ ١١٪ الحالية (١٣ من ١٢٠ مقعداً). وهذا الجمهور يختلف جوهرياً عن سائر الكتل الجماهيرية في أنه جمهور السكان الأصليين الذي لا يمكن أن يندمج في إطار صهيوني. وكانت نسبة تمثيله تتطور كماً ونوعاً منذ البداية، من أعضاء كنيست عرب يمثلون الحزب

الشيوعي أو حزب ميام أو حتى الليكود مع الحد الأدنى من تمثيل مصالح الجماهير العربية في ظل أوضاع الحكم العسكري (التي أدت إلى نشوء حركة الأرض وسائر أشكال المقاومة السرية) وفي إطار "الزبائنية السياسية"، إلى تمثيل أحزاب عربية وصولاً إلى قائمة عربية واحدة. أمّا تطور تمثيل الجمهور العربي فسيظل بالدرجة الأولى رهناً بتطور حركة المقاومة الفلسطينية / العربية.

٢ - جمهور المتدينين الحريديم: وينقسمون إلى الحريديم الأشكناز الذين تقلصت نسبة تمثيلهم في الانتخابات الأخيرة إلى ٥٪ من خلال كتلة "يهودية التوراة" (يهودت هتوراه) (المنبثقة من "أغودات إسرائيل" التاريخي و"ديغل هتوراه")، والحريديم الشرقيين الذين تمثلوا بنحو ٧٪ عبر حركة "شاس" - وهي متوسط النسبة تقريباً التي حازت الحركة عليها منذ سنة ١٩٨٤.

ج - أمّا عدا ذلك:

- ليس لجمهور اليهود الشرقيين تمثيل في الكنيست سوى حركة "شاس" التي تمثل الحريديم منهم. وباستثناء هذه الحركة، فإن السفارديم فشلوا في إيجاد تمثيل خاص بهم منذ أن أخفقت قائمتان لليهود اليمينيين في انتخابات أول كنيست في سنة ١٩٤٩، كما أخفق دافيد ليفي لدى تأسيسه حزب "غيشر" القصير العمر في أواسط التسعينيات.

- جمهور المهاجرين الروس: يتمثل حالياً بصورة جزئية في "يسرائيل بيتينو" / ليبرمان بستة مقاعد (أقل من ٦٪)، وهو يقل عن المقاعد (٧ مقاعد) التي حصل عليها حزبهم ("يسرائيل بعلياه") في سنة ١٩٩٦ في أوج هجرتهم من الاتحاد السوفياتي السابق. ومن المرجح أن يتقلص تمثيل المهاجرين الروس المستقل مع ازدياد استيعابهم في "البيت" الإسرائيلي الليكودي الجديد.

إلى جانب ذلك، هناك تشكيلان ظرفيان ممثلان في الكنيست الحالي: "يوجد مستقبل" ("يش عتيد") بقيادة النجم الإعلامي يائير لبيد، والذي يحتل ١١ مقعداً (نحو ١٠٪) حالياً مقارنة بـ ١٩ مقعداً في الكنيست السابق، وقائمة "كلنا" ("كولانا") الجديدة، برئاسة موشيه كحلون (وزير الرفاه الاجتماعي السابق الذي انشق عن الليكود كي يحمل لواء "المطالب الاجتماعية" الذي رفعه "اليسار" من قبل) وبالقوة المفاجئة التي اكتسبتها (١٠ مقاعد، نحو ٩٪). ومن المرجح أن يختفي هذا التشكيلان - شأنهما شأن التشكيلات "الظرفية" السابقة - لمصلحة الدمج بينهما وبين الاتجاه الليكودي الذي يمثلته نتياهو حالياً.

وبالإجمال، فإن جمهور اليهود الصهيونيين - وعلى رأسهم جمهور الليكود - يستحوذ على أكثر من ٧٥٪ من مقاعد الكنيست الحالية، في مقابل نحو ١٢٪ لليهود الحريديم، ونحو ١١٪ تقريباً للجمهور العربي. وهذه الخريطة مرشحة للاستقرار، مع حدوث تطورين يرتبطان بتطور الصراع العربي - الصهيوني من جهة، وتبلور الصهيونية المعولمة من جهة أخرى، وهما:

● تغيير تمثيل الجمهور العربي في الكنيست، سلباً أو إيجاباً، تبعاً لتجدد حركة المقاومة الفلسطينية / العربية بالدرجة الأولى، لكن هذا التمثيل قد يتجه إلى زيادة طفيفة في المدى

المنظور.

● تجدد الصهيونية في اتجاه العولمة (إلى ما بعد الحداثية / ما بعد الصهيونية) على أنقاض كل من الصهيونية العمالية التي قامت بمهمة بناء الكيان الإسرائيلي، والصهيونية التنقيحية التي قامت بمهمة "تصحيحية" في بناء هذا الكيان.

وهذه الصهيونية "الجديدة" تقوم على قاعدة رأس المال المالي واتحاد الصناعيين والإنتليجنسيا الليبرالية الجديدة، ويمثلها حالياً نتنياهو، لا الليكود بحد ذاته - نتنياهو صاحب رؤيا "سلام الردع" الصهيونية في كتابه "إسرائيل والعالم: مكان بين الأمم"، أو تحت الشمس - وإلى جانب رؤيا نتنياهو، ثمة الآن رؤيا ليبرالية من طراز لبّيد، واجتماعية من طراز كطلون.

لكن، مَنْ يدري أي تطوّر يسبق الآخر: تجدد المقاومة أم تجدد الصهيونية؟ ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ فلسطين في طوابع البريد

مجموعة

نادر خيرى الدين أبو الجبين

طبعة ثانية مزيّدة ومحدّثة

٤٩٣ صفحة ١٠٠ دولار